

من إعادة الهيكلة إلى تحريره.. والحكومة من سطوة العادة إلى تولي وظيفة المعارضة في الضالع..

المؤتمر وتحديات الراهن

«المؤتمر» حزب انتخابي بخلاف «الاشتراكي» و«الإصلاح» اللذين لم يستطيعا التحرر من سطوة «المرجعية الأيديولوجية»

أما التحدي الثاني، والذي اعتقد أنني سأفرد بالإشارة إليه هنا، فسيفتصر على تذكرة المؤتمريين بالتجربة الأهم ليس لهم، بل وللديمقراطية التي يقولون إنهم هم من قادوا تحولاتها في اليمن، وهي "تجربة محافظة الضالع السياسية". من وجهة نظري فإن تلك المحافظة، ويعنيهاً عن الجدل صاحب الذي يتخطاه حالياً، تعد أهم اختيارات الديمقراطية والتجربة الحزبية اليمنية، التي تعد المتميز الوحيد لليمن وسط محيطها، أو لنقل المميز الأظهر، وسط محيط بحرهم الحزبية، ويفتح على كل تطورات العصر لكنه لا يزال يتعامل مع الحزبية كـ "دخيل على الإصالة" ويجب محاربتها. ولكي أفق والقارئ على نقطة تفاهم، أتنبه أن "الضالع" هي المحافظة اليمنية الوحيدة التي تتقاطع فيها الإبداعات، حيث إن المؤتمر الشعبي العام الذي يحكم البلاد والعباد في عموم اليمن، مجرد أقلية في مجلس محلي تلك المحافظة، التي يمتلك حزبا التجمع اليمني للإصلاح والاشتراكي اليمني الأغلبية فيه.

الأمر عندي، يتجاوز كونه مقدمة لتبادل المطالب، حيث تصبح مطالب المؤتمر الضالعي من حكمه هناك تقديم نموذج عملي لخطبات أحزاب المعارضة ضمن تحالف اللقاء المشترك، من عدم تسييس الوظيفة العامة، وتأسيس حكم محلي على أسس من الشراكة الوطنية دون تحالفات، والإقرار بحق المعارضة "التي هي المؤتمر"، بل والتعاون معها، وتقوية اللامركزية في علاقة المحافظة بمديرياتها، والاهتمام بمناشط اليمنيين غير السياسية، وتنظيم السوق وتقوية المجتمع المدني على قاعدة الاستقلال، والاهتمام بالبيئة والطولة والمرأة، وتقوية العلاقة بالرأي العام وتحقيق الشفافية، والإقرار بمرجعية المجتمع، وحقه في النقاش العام، وخفض سقف التفاوت بين كبار الموظفين وصغارهم، ليس من حيث الإنفاق بل فقط في الواجبات، وغيرها.

أقول، الأمر يتجاوز ذلك على أهميته، إلى تقوية العمل الحزبي كأداة "حضرية" وفقاً لتعريف رئيس المؤتمر الشعبي العام نفسه في آخر حواراته الصحفية، وجر السياسة اليمنية بعيداً عن "مخازن البارود" و"القضايا المركزية". إذ هو استطاع الضالعيون أن يجروا نقاشاتهم أو حتى صراعاتهم من "نقالات" التاريخ القريب لليمن، وهو تاريخ مع تقديرنا لإنجازاته الإيجابية فإن أسوأ سلبياته وهي العنف، والعنف ليس مجرد رصاصه بل هو قبل ذلك ويعدده كلمة وموقف، لا يزال مزووناً ليس فقط صالحاً للاستخدام، بل إنها الأكثر حضوراً في نقاشاتنا وقدرتنا.

ثم لو أنهم خاضوا جدلاً، ضالعيه ضالعيه، ليس بمعنى مصارعة الضعفاء لبعضهم البعض، ولكن بمعنى الخوض في جدالات تخص حاجات المحافظة وقضاياها، وهو الجدل الذي سننشئ أيضاً تحالفات "ضالعية ضالعية"، تحالفات لاهي سياسية ولا تناقض السياسة، بمعنى تحالفات حول قضايا لا تشترط الاصطفاء الحزبية، ولكن لا تعتبر نفسها بديلاً للحزبية، ولكن كل يعمل حيث يناسب الظروف والحاجات، فقضايا الحقوق العمالية مثلاً لا يجب أن تظل مرهونة بالعلاقات الحزبية ولكن أي نجاح فيها أو فشل لا يعني تحول قاداتها إلى بديلاً للحزبيين الذين يظل ميدانهم هو الصراع الانتخابي.

لو حدث ذلك فإني أعتقد أن الضالع قد تقود أول نشاط يتجنب الإخفاقات الدائمة للحركة الوطنية التي لطالما أراقت جهد المجتمعات المحلية في محاولات عنصرية لم تقو مركزاً ولم تحم محلياً، يتبادل فيها الجميع إقصاء للجميع. ولأننا نتحدث عن المؤتمر، فإن الضالع تتحده مرتين، الأولى: تتحده ككل حاكم - هل سيستغل الضالع لتأكيد أن أمام اليمنيين فرصة أن يدبروا شئونهم المحلية بعيداً عن التنافس السياسي أثناء وقبل الانتخابات، كونهم مواطنين أولاً وحاجياتهم لاختلفت وفقاً لإنتائهم السياسي، أما الثانية فهي أن يدعم المركز فرعه لقدم معارضة مختلفة تؤكد أنه حزب "شعبي" وليس مجرد "شهادة" في ملفات التوقيف..

تنبية

بينما وأقرب انتخابات نيابية أقل من عامين.. شرى هل سيرى المؤتمر تجربته التي وإن نجت في الفصل بين مراكز القوة والقرى من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، فإنها أوصلت المعارضة إلى حالة

من اليأس من العمل السياسي، والخطاب الموضوعي، وعزلت قدرتها على البقاء أداة لليمنيين لتحقيق مصالحهم مما شجع الظواهر غير السياسية وغير الحزبية. إن التقاطع بين السلطة والأغلبية، تجربة عربية معروفة، ليس للمؤتمر فضل في إنجازها، وهي من تآكل الديمقراطية العربية نتيجة مجتمعتها الأحادي الذي لا يحسن توزيع قدراته وقواه، فيض كل القوة لطرف ما حتى يبدلها لطرف آخر دفعة واحدة، وهو ما يساهم في الاستقرار والسلام أصلاً، ويآكل الأغلبية دائماً من داخلها عبر شل فاعليتها بتحويلها إلى ساحة لصراع المتنقلين لها.

الجديد الذي نامله أن يقدم حزب الرئيس صالح تجربة مختلفة، يحافظ فيها على أغلبية منطقية لتجنب قيود التحالفات الحكومية التي تشل الحكومات بقواعد التسويات على حساب التنمية، ولكنها أيضاً تحفظ للتعددية بذرتها التي لم يتقو عودها سياسياً بعد، وإن لاتزال قوية في صيغتها الاجتماعية.

الأحزاب ليست خصوصاً لبعض إلا أثناء الانتخابات، فإذا تحولت الانتخابات إلى وسيلة لـ "هرس" التعددية تفقد قوتها وتشجع كل ما هو غير حزبي.. وهنا يمكن خطر إضافي على تجربة فخر بها.

واحدة من أدلة إخفاق الأحزاب اليمنية، وأولها المؤتمر الشعبي العام في تجذير التجربة الديمقراطية، هو الضمور في الكتابة عنها خارج مرعب "الروح والمدح". استخدمت "ضمور" لأن هناك المختلف بالتأكيد ولكنه قليل. ومحاولة في مغادرة مبادئ بتقده، فسأسي لخلط الاثنان معاً "الروح والمدح"، فهذا غاية ما نقدر عليه حالياً، بانتظار ثقافة مختلفة تتيح لنا التحليل الموضوعي.

نبيل الصوفي:

nbil21972@hotmail.com



أبائهم (حيث فاز الأبناء بمناصب اللجنة الدائمة بعد خروج آبائهم منها)، تأثير ذلك في إنجاز ماسمي "إعادة الهيكلة"، والتي للأسف لم يهتم المراقبون وأولهم وسائل الإعلام المستقلة بتبع تفاصيل إنجازاته، غير أنني اعتقد أنها تعد العامل الثاني بعد أداء صالح التي منحت المؤتمر الصدارة في العمليات الأخيرة. ومثلت تلك محاولة مؤتمرية لإظهار القناعة بأن نخبة المؤتمر الحاكمة "له وعيره"، تترك أن المؤتمر أصبح بالنسبة لها خياراً ذاتياً، وليس اضطرارياً، وأن الأمر يتجاوز ما تنته به غالب قواعد وقيادات المؤتمر -إن لم يكن كلها- بأنهم مجرد "أعضاء في حلقة انتهازية".

ويمكن هنا التنبؤ بما حدث أثناء انتخابات المؤتمر العام السابع، وبخاصة إلى ما حدث لانتخاب أعضاء اللجنة العامة، والتي لولا أنها حدثت داخل حزب المؤتمر، غير المعترف بحزبيته أساساً، لكانت واحدة من أهم مؤشرات التحول الديمقراطي داخل الأحزاب.. فلقد خاض أغلب الفائزين صراعاً ثنائياً خلافاً للتوافق التي حكمت آخر مؤتمريين عامين لحزبي الإصلاح والاشتراكي.

تحديات المستقبل

بعيداً عن الحديث العام الذي تخصص جزئياته درجات متفاوتة من الاتفاق والاختلاف، فإني أعتقد أنه يمكن التنبؤ به إلى تحدين رئيسيين :

الأول، يتعلق بالحويبية التي فرضها قرار الرئيس علي عبدالله صالح بتجريد المؤتمر من سطوة الحكومة، والمعنس أيضاً. أقصد به ماسميت "التفريغ التنظيمي"، والتي توجت للمرة الأولى بتفريغ أمين عام مايرال برى أن المؤتمر وسيلة يمكن تحقيق النشاط من خلالها خلافاً لسابقه، أقصد به هنا الأمين العام الحالي "عبدالقادر باجمال"، والذي أحدث حراكاً تنظيمياً قد يمكن المسرحية السياسية منه، أسوة بما يفعل كثير من جيل المؤتمر المؤسس الذي يعتقد أن المؤتمر لا "روح حزبية فيه"، ولكن في النهاية افلته سيدحت تأثيراً ملغياً في

غير أنه قبل ذلك يتوجب أن نحبي "المؤتمر"، كحزب للنخبة التقليدية في اليمن، مضافاً لها بعض الشخصيات من خارج تلك النخبة، في ذكرى تأسيس الحزب الوحيد حتى الآن على الساحة اليمنية، الذي لولا افتقاره لإدارة التنظيمية والاستقلال السياسي عن "الدولة"، لكان هو الحزب الأفضل يمناً، باعتبار أنه حزب انتخابي وليس "مدرسة" فكرية كما هو حال أهم حزين يمئيين آخرين، أقصد التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني اللذين لم يتمكنوا من التحرر من سطوة "المرجعية الأيديولوجية" والتي يستحيل أن يقوم معها حزب بمرجعية الصوت الانتخابي مهما تحسنت خطابات قياداته أو تغيرت مناسخ أعضائه. فـ "الفكرة" لا تغلب قوة لـ "الصوت" كما لا يفعل الأخير أيضاً..

المؤتمر.. خصائص التأسيس

في أحد تعليقاته -القليلة التي سمعتها مباشرة من الأمين العام السابق للمؤتمر، د.عبدالكريم الإرياني، تجاه التجمع اليمني للإصلاح، قال إنه "لم يتمكن من التحرر من قواعد التأسيس"، وأفلتها جملة صغيرة لكنها معبرة إلى أبعد حد عن أزمة التحول الإصلاحي كمنظمة تجاه كل الأحزاب اليمنية. تجاه المؤتمر، لا يختلف الأمر كثيراً إلا من حيث "بساطة" تلك القواعد المؤسسية، فقد تأسس المؤتمر الشعبي العام، أو بالإصح إنشاءه الرئيس علي عبدالله صالح، مناقضاً لكل بدايات التجارب الحزبية، بل وضاداً لتلك القواعد التأسيسية.

فلقد قدر الرئيس علي عبدالله صالح، أو استحباب لتقدير ذكي بأن كسر الحظر الدستوري على الحزبية "عملياً"، مع إبقائه نظرياً، واحدة من أهم مداخل صناعة الاستقرار في بلد كاليمن، تعمل الأحزاب بالدرجة الأساسية والأولى ضد بعضها، مما حولها إلى أيدٍ وأذرع لتخصوم التجربة الحزبية برمتها.

ومع أن المؤتمر أسس في أوج زمن التطهير الحزبي، الذي كانت الأحزاب تسحل ندم القوانين، وتيرر لبعضها قتل الآخر، وتواصل استهدافه وتجريم أفكاره، فقد تحول إلى "تجمع" للمتنازعين الذي وجدوا أنفسهم معاً في حزب واحد ينتخبون لقيادته بالتفويض السياسي بإشراف مباشر من الرئيس، وكل واحد منهم ينتظر الفرصة لـ "إقصاء" غيره الذي صار "نظرياً" شريكاً له، وغير "المؤتمر" تمكن الرئيس صالح من خفض سقف الخصومة بين المتصارعين في اليمن التي تسلم حكمها، ومن مصلحته تهدئة متصارعيها، ومع أن الخصوم أبقوا على تبادل العميقة ضد الأفكار، فإنهم عبر المؤتمر الذي جمع يوسف الشحاربي وحمود الدارحي معاً، صاروا أكثر قدرة على النقاش معاً والتباحث في كيفية "تطهير" اليمن من الحزبية أي من بعضهم البعض، مما هدأ من جهدهم في تنفيذ برامجهم تلك.

ومع النجاح الكبير التي حققته فكرة تأسيس المؤتمر، حولت جميع الخصوم وكانهم شركاء في الحكم، الذي هو في الأساس بيد صالح والأليات الإدارية العسكرية ثم المدنية للدولة والمؤتمر مجرد أداة سياسية من أدواته، فإن قيام الوحدة وخروج الشركاء المتشاكسين من المؤتمر، وإعلانهم أحزابهم خفف من قدرة المؤتمر على البقاء في ذات مركز الاهتمام الاجتماعي والسياسي، وكان لاستمرار التحالف القوي بين الرئيس صالح والإخوان المسلمين مابعد تأسيس التجمع اليمني للإصلاح الذي يقول رئيسه أنه لم يتأسس إلا وفقاً لتوجهات الرئيس صالح، والأزمات المتلاحقة التي كان "صالح" يدرك أنه لن يتجاوزها لو اعتمد كلياً على المؤتمر في حالته تلك التي غادر فيها رموز التأسيس، كل ذلك أضفت المؤتمر إلى حد كبير.

ولولا الانتخابات لكان صالح استغنى "نهائياً" عن المؤتمر، حيث إن المحطات الانتخابية تعيد تذكر صالح بـ حاجته الحزب "خاصة مع تصاعد نبرة الخطاب السياسي لملفاته القادمة"، وحاجة الدولة اليمنية لناذرة خديته لتأهيل كوادر للجهاز المدني للدولة، إلى جانب الآليات التقليدية من القبيلة إلى المراكز الاجتماعية وحتى الأسر والوسطاء.

ومن وجهة نظر الكاتب فإنه بالرغم الذي يدرك فيها صالح أن المؤتمر ليس بتلك الأهمية "رئاسياً"، إذ بعد انتخابي ٩٩ و٢٠٠٦ تكشف له أنه ومهما تحدثت له المؤتمر كـ "حزب الوطن"، فإن ذلك الخطاب يتصادم ومنهجه الشخصي في الحكم الذي يبقى مراكز

القوى على قناعة أنه

يمكنها الوصول مع الرئيس لتناقضات في أي من قضايا الخلاف، وهو ماسيقلل منه وجود حزب "للوطن"، مما سيجعل تلك المراكز تبحث لها عن "طرق أخرى" للدفاع عن مصالحها. ويظهر أن صالح أدار حملته الرئاسية بحزبه ويخصوم ذات الحزب أيضاً، بل وحتى خصوم التجربة الحزبية أساساً، كالتسليفيين مثلاً.

مع ذلك فإنه ورغم أن الانتخابات المحلية الأخيرة منحت المؤتمر مركزاً متقدماً حتى أكثر من حاجته وقدرته بفضل الدفع الذي حصل عليه المؤتمر من أداء الرئيس صالح كمرشح رئاسي حينها، فإن المحليات الأولى والثانية تؤكد لصالح أهمية أن يكون المؤتمر حزباً يمديناً يدير ما دون المصلحة السياسية المرهونة بقرارات القصر الجمهوري.. إذ من غير المعقول أن يظل صالح قادراً على أن يخرج كاسباً من كل معارك اليمن اليومية الذي كلما اتسعت حاجة أبنائه ومقتضيات تطوره، كلما صار بحاجة لحلول لا تتطلب تدخل الرئيس، أنها لاتهدد بشكل مباشر ولا حتى غير مباشر، بل ويعتبر تدخل الرئيس فيها عبئاً إضافياً، وتسقطب نمداً أعلى مما تحتاجه وأرخص مما تتزده.

مؤتمر مابعد الهيكلة

لم يتمكن الكاتب من تتبع تأثير فوز أبناء أعضاء القيادة المؤتمرية السابقة في المؤتمر العام قبل الأخير، في مقاعد

الاهتمام برسالة المسجد ونبذ التطرف والتعصب

